

فرح

نشرة فصلية إعلامية تصدر عن رابطة أصدقاء كمال جنبلاط
«بعضهم يستجدي الألم، ويمتّع نفسه بالشقاء لكي يصل...
ولكن طريق الفرحة هي أكمل وأجدي... كل شيء هو فرح... هو فرح»



FRIENDS OF KAMAL JOUMBLATT ASSOCIATION
www.kamaljomblatt.com

فرح

نيسان 2021

العدد 49

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

المحتوى

- ملح الارض: كل مسيرة .. تحتاج الى اتخاذ مواقف شجاعة – عباس خلف
- مع الاحداث: كيف يمكن ان يكون لبنان دولة .. وحكامه يمنعون قيام الدولة ؟ – سعيد الغز
- مقال سياسي: الى متى الحرب الأهلية اللبنانية الباردة؟ – د. عصام نعمان
- مقال اقتصادي: إمكانية توحيد أسعار صرف الدولار الأميركي في الاقتصاد اللبناني – د. نسيب غبريل
- نافذة على فكر كمال جنبلاط :

• آراء ومواقف:

- لا يقوم وطن على حاقتي جسر
- هكذا ننقذ الوضع اللبناني

• من أقواله:

- الشرعية السياسية التي يجب ان تسود
- مستقبل الحضارة التقنية

- مشاريع ومطالب اصلاحية: كيف واين نعالج مشكلة الطائفية في لبنان
- علوم وتكنولوجيا: اي مستقبل للكتابة في ظل الذكاء الصناعي – جريدة الشرق الاوسط – 2021/4/6
- صحة وغذاء: هل بإمكان مرضى كوفيد 19 ممارسة الرياضة؟ - جريدة الجمهورية – 2021/4/10
- اخبار الرابطة
- من الصحافة اخترنا لكم:

- وطن نهائي يتجاوز الانتحارية والطغيان – د. ابراهيم شمس الدين – جريدة النهار في 10 نيسان 2021

- اميركا وموقع العدو الاول – غسان شربل – جريدة الشرق الاوسط في 2021/4/19

- الانتقاد والقطاع الخاص – د. لويس حبيقة- جريدة اللواء في 2021/4/23

- اربع حالات انقلابية في جمهوريات الازمات – رفيق خوري – جريدة نداء الوطن في

2021/4/28

- Sibling rivalry bodes ill for Jordan – April 12 2021 – Financial Times
- Into the hornet's nest - March 6th 2021 – The Economist
- Why Biden Must Watch This Palestinian Movie - 27th April 2021 – New York Times

- ملاحظة: المقالات والدراسات التي تنشر في "فرح" تعبّر عن آراء كاتبها

كل مسيرة .. تحتاج الى اتخاذ مواقف شجاعة

من المسلم به ان كل شعب في اية دولة يحلم بقيادات ورؤساء يتمتعون بالمناقبية والرؤى الاستراتيجية التي تحقق لهذا الشعب آماله وطموحاته وتطلعاته لأن يكون قادراً على ضمان حصوله على حياة حرة وكرامة لجميع المواطنين . وعلى هذا الاساس يتم التصنيف بين قيادة ناجحة وقيادة فاشلة.

وفي لبنان ، طال ليل المأساة التي تحولت اليوم الى كارثة يتجرّع اللبنانيون كأسها المرّة كل يوم ، ويتجهون من السيئ الى الأسوأ، فيما أفاق الخروج من المأساة لا تزال موصدة. ان ما يعاني منه لبنان اليوم تتحمل مسؤوليته طبقة سياسية حاكمة ومتحكمة باتت مدانة من غالبية الشعب اللبناني ومن معظم قيادات دول العالم. بعدما شرّعت امام المواطنين من خلال مسلكها السياسي ، ونهجها في الحكم الذي تغيب عنه القيم الاخلاقية الطريق الى جهنم التي بشر بها يوماً رئيس الدولة التي باتت فاشلة بكل المقاييس.

بالطبع، لا انسان معصوم عن الخطأ، ولكن الاعتراف بالخطأ صعب على الكثيرين لأنه يفترض توفر المستوى العالي من الشجاعة المناقبية والمسؤولية.

ولتقديم نموذج لما يجب ان يكون عليه رجل الدولة، نعيد نشر المقال الموقف الذي اتخذه الشهيد كمال جنبلاط ، من انحراف الاحداث في الحرب الاهلية سنة 1975 - 1976.

عنوان المقال "الموقف الشجاع.. على هامش المسيرة" وجاء فيه:

"جرت الاحداث التي حصلت في لبنان سنة 1975 اوساخاً خلقية ، واطهرت عاهات معنوية لا يمكن ان يقف امامها الانسان - كل انسان - مبهوتاً، مشدوهاً ومفجوعاً... فالسرقة سرقة ، والعدوان عدوان ، وكل انواع المثالب تخرج عن النفسية الاجتماعية اللبنانية وكأن قسماً كبيراً من هذا الشعب ليست لديه كرامة ، او اي حس بالمسؤولية ، فتحلل من كل ارتباط، ومن كل ارادة خيرة، ومن كل احترام للمسؤولية العامة ، او كأن العنف وحده يستطيع ان يضبطه، ان يربّيه، وان يمنعه عن ارتكاب مساوئ الاخلاق.

ان ما نراه يحصل على ارض الواقع من تجاوزت وفضائح يخيفنا ويدخل القرف في نفوسنا. ولذا ، فانني اخجل منكم يا هذه الكثرة من شعب لبنان ... واتساءل : هل الماركسية او التقدمية او النزعة القومية اللبنانية او العروبة ، او المنهجية الجديدة، او الحضارة او سواها ، وجدت لتكون من دون اخلاق، من دون انضباط، ومن دون شهامة، ومن دون التزام بنزاهة اليد ، وصفاء القلب ، ونظافة اللسان؟ لعنة الله على العنف وعلى الثورة وعلى العقائد الثورية وعلى الثوريين عندما يبررون هذه الاعمال ، ولا يقفون كالابطال في وجه الجماهير ليصدوها عن مسالكها الفاسدة ، وليرددوا انفسهم عن اعطاء المثل العاطل.

تجاه ما نشهده من موبقات، يتساءل الانسان: ماذا تغير العقائد السياسية من تقدمية او شيوعية او قومية وسواها اذا لم تكن الاخلاق في أساسها وفي منطلقها. فالتقدم الحقيقي، بالنسبة لهذا الانسان العاقل الذي يفترض ان يكونه كل انسان ، انما هو في الارتفاع الى مستوى الاخلاق والفضيلة ... وكل ما سوى ذلك ترهات. ثم علينا ان نكشف عيوبنا لنستطيع ان نصح اخطاء الآخرين . هذا هو الموقف الشجاع...

ولنضرب بنظريات بعض العقائد المحض اقتصادية ، او المحض انحرافية في مسار العيش عرض الحائط ، فهي ليست قرأناً كريماً، وليس اربابها أئمة معصومين."

(المرجع: كتابه "لبنان وحرب التسوية " ص. 90 - 92)

مع الاحداث: كيف يمكن ان يكون لبنان دولة .. وحكامه يمنعون قيام الدولة ؟ - سعيد الغز

شهد هذا الشهر احداثاً بالغة الاهمية، فرغم المساعي العربية والدولية للمساعدة في انقاذ لبنان من الهاوية ، استمرت المماحكات في الداخل ، وتصاعدت وتيرة البيانات وتبادل الاتهامات ، واعتماد سياسة الانتقامات بين اطراف الطبقة الحاكمة ، والتي طالت مؤخراً السلطة القضائية ، وفقدان القضاء لعصمته واستقلالته لصالح الزبائنية السياسية والحزبية ، بعد انهيار سائر المؤسسات وتحولها الى دكاكين . والنتيجة : اللبنانيون يدفعون الثمن، بطالة وافلاساً وجوعاً ومرضاً، وقد حوّلهم الحكام الى متسولين يشحذون رغيف الخبز، وعلبة الحليب والدواء.

لقد سقطت كل اطروحات اطراف الحكم، واصبح الدستور مجرد وجهة نظر بدل ان يكون المرجع الذي يحدد المسؤوليات والصلاحيات ، وبدلاً من العمل الدستوري الذي هو لخدمة الجميع اصبح العمل يهدف الى تحقيق الغايات الشخصية والفئوية والحزبية والطائفية على حساب الوطن والمواطن مسكين هذا الوطن الذي حكامه يدمرون كل مقوماته ، ويمنعون قيام الدولة الراعية لشعبها والمدافعة عن الكيان والسيادة.

هذا الوضع المأساوي يدفعنا الى التساؤل : اين رجال الدولة القادرين على البناء وسلامة الرؤية الوطنية ، والتصرف على اساس ان الحاكم تسلّم مركزه ليعمل لخدمة الوطن والمواطن ، لا ليضمن بهما خدمة لمصالحه واهوائه ، وتبعيته لهذا المحور او ذاك في المنطقة وفي العالم.

وفي محاولة منا الى تحريك ما تبقى من الضمائر عند المسؤولين، لعلهم يأخذون العبرة ويغيرون ما في نفوسهم وعصبيتهم ، ويتخلون عن مصالحهم المتضاربة ، ويتنازلون عن سلبياتهم ، ويعملون لإنقاذ الوطن مما اوصلوه اليه من انهيار يوصل لبنان واللبنانيين الى الجحيم .

ففي مقال له نشرته جريدة الانباء بتاريخ 14/9/1968، بعنوان : "الزحف المنتصر لشعب لبنان" ، استشعر كمال جنبلاط قرب انفجار الاوضاع في لبنان وتساءل: "كيف يمكن ان يكون لبنان دولة وان تكون لها سياسة ولا توجد لهذه الدولة خطة تستجيب لمطالب الناس ، ويتحكم بها كبار المحتكرين والمتمولين وتجار الدين والطائفية؟ كيف يمكن للبنان ان يكون دولة ، ودستوره طائفي ونظامه طائفي ، ودولته طائفية ، ويتوزع شعبه في معظمه على اساس طائفي مذهبي استجابة لدعوات حكامه الطائفيين ؟

من الممكن مواصلة التساؤل في هذا السياق الى ما لا نهاية ، مروراً بانعدام الخطة والتصميم في حقل الاقتصاد والاجتماع ، الى انعدام الحريات النقابية ، والايوضاع المزرية للفئات الشعبية والعمالية ، الى تأخر القطاع الصناعي والقطاع الزراعي ، الى هدر الطاقات المائية والكهربائية ، الى التخلف في مجالات التعليم والتكنولوجيا ، الى انعدام فرص العمل امام الشباب .

هل سيخرج ارباب الحكم في لبنان من التلهي بقشور القضايا السلبية والروتينية ؟ الا يدرك هؤلاء انه يقوم في الخفاء والعلانية زحف شعب لبناني شاب جديد في كل المناطق اللبنانية ، يطالب بالتغيير وقيام دولة العدالة والمساواة ، وتكافؤ الفرص؟ لقد يئس هذا الجيل الجديد من السياسيين ومن الحكام وترويجهم للاصلاح الذي لا سبيل الى تحقيقه على يدهم. هذا التيار النامي الجارف الجديد ، سوف يتوجه الى قلعة "باستيل" الحكم والتقاليد البالية والسياسات العقيمة والطائفية البغيضة ليهدمه في يوم من الايام ليبنى مكانه وطناً يليق بهذا الشعب."

هذا ما لمس كمال جنبلاط سنة 1968. ومنذ ذلك التاريخ الى اليوم استمر المخاض، وطرأت احداث جسام ، وجرفت العصبية الطائفية والمذهبية اللبنانيين الى نزاعات مؤلمة ومدمرة ، استجلبت الاحتلالات والوصايات، وحروب الاخرين على ارض لبنان. ووصل لبنان الى ما نحن عليه اليوم . وما زال التساؤل الذي طرحه كمال جنبلاط ينتظر الجوابات الشافية عنه ، وما زال الحكام على ما كانوا عليه ، بل انحدروا بتصرفاتهم الى الهاوية ، وجرّوا شعب لبنان الى جهنم. حقاً لقد طفح الكيل، والاوضاع الى تفاقم، وما زال الحكام يتناتشون ويتسترون وراء القناع المذهبي، ويوهمون البسطاء من الناس بأن حقوقهم تتامن من خلال حصول الحاكم على حصته وحصّة اتباعه وزبائنيته من قالب جبنه الحكم. العالم في الخارج قلبه على لبنان واللبنانيين ، ويعمل جاهداً لمساعدة لبنان وحكامنا على تعنتهم وعنادهم : إما يحصل كل منهم على ما يريد، وإما يذهب البلد والكيان والشعب الى الجحيم.

وفي مواجهة هذه الاوضاع المرفوضة بكل المقاييس نتساءل مع كمال جنبلاط : هل حان الوقت لكي يتخلى هذا الشعب عما البسوه من ثياب بالية طائفية وعنصرية وتابعة لهذا الطرف او ذاك في الخارج الذي يحقق مصالحه بواسطتنا على حساب مصالحنا المهذورة، وينطلق الزحف المنتصر لشعب لبنان ، وتقوم دولة العدالة والمساواة وتكافؤ الفؤص، دولة المواطنة الحقّة المدنية العلمانية؟

ومن جديد نقول لهذا الشعب ، ونكرر كلام كمال جنبلاط : "وحدها الدولة المدنية العلمانية تنقذ لبنان وتحفظ الكيان ، وتطلق مسيرة لبنان نحو الحداثة والتقدم".

مقال سياسي: الى متى الحرب الأهلية اللبنانية الباردة ؟ - د. عصام نعمان

لا غلّوّ في القول إن لبنان يعيش وضعاً سوربالياً ، بمعنى مزيج عجيب غريب من التناقضات والتفاعلات والإنقسامات والإشتباكات والتسويات والفضائح والصعود والهبوط والتقدّم والتراجع ما يعجز المرء معه على اعطائه توصيفاً دقيقاً. مع ذلك ، وجدتُ بعد طول عناء ان التوصيف الأقرب الى الصحة هو انه في حال حرب أهلية باردة.

عانى لبنان حروباً أهلية ساخنة مراتٍ عدّة كانت تدوم اسابيع او اشهر او بضع سنوات . اما الحرب الأهلية الباردة فإنها حال مستدامة . لماذا ؟

لأن ظاهرة التعددية في لبنان عميقة ، معقدة ، ومرهقة. آخر حروبه الأهلية الساخنة إندلعت سنة 1975 ولم تهدأ إلا بعد إقرار وفرض تنفيذ إتفاق الوفاق الوطني (الطائف) سنة 1990. الحرب الأهلية الباردة الراهنة إندلعت سنة 2005 بعد إغتيال

رئيس الحكومة رفيق الحريري وظلّت متواصلة بدرجات متفاوتة من الحدة الى ان بلغت إحدى أعلى ذراها بإندلاع الإنتفاضة الشعبية في 17 تشرين الاول/ اكتوبر سنة 2019 التي ما انفكت تفوروتغور الى يومنا هذا .

هل من بصيص نور في آخر نفق الإشتباكات المتمادية ؟

ثمة صعوبة بالغة في التكهن لأسباب عدة ابرزها ثلاثة :

أولها ، كثرة اللاعبين المحليين الناجمة عن التعددية العميقة والمرهقة التي سبقت الإشارة إليها .

ثانيها ، تناقض المصالح والمطامح التي تمور في عقول اللاعبين المتصارعين وفي أعصابهم .

ثالثها ، تجدد الحرب العالمية الباردة بين كبار اللاعبين الدوليين ، خصوصاً بين الولايات المتحدة ودول الإتحاد الاوروبي من جهة وروسيا والصين من جهة اخرى ، وإنعكاس تداعيات هذه الحرب على صراعاتٍ سياسية وحروب أهلية أشعلها لاعبون إقليميون كبار كإيران وتركيا و"اسرائيل" ، وإمتدت تداعياتها الى دول مجاورة تعاني هي الأخرى حروباً أهلية باردة ، كالعراق وسوريا ولبنان ، وحتى الكيان الصهيوني ايضاً .

أهم الحروب الباردة تلك المندلعة بين الولايات المتحدة ومعها "اسرائيل" ودول الإتحاد الاوروبي من جهة، وإيران ومن ورائها حركات المقاومة في بلدان المشرق العربي ، كما روسيا من جهة اخرى.

لئن تبدو إدارة الرئيس الاميركي جو بايدين جادة في العودة الى الإتفاق النووي إلا أنها حريصة ايضاً على محاولة إنتزاع بعض التنازلات من ايران بشأن معدلات تخصيب اليورانيوم ، وتحجيم صناعة الصواريخ الباليستية بعيدة المدى ، وكذلك دعمها اللوجستي لحلفائها الإقليميين ولاسيما سوريا وحركات المقاومة في لبنان وفلسطين المحتلة ، كل ذلك بقصد ان تصون اميركا أمن الكيان الصهيوني العدوانى وتضمن تفوقه العسكري والتكنولوجي على جميع جيرانه واعدائه في الإقليم.

ايران ترفض التفاوض المباشر مع الولايات المتحدة قبل مبادرة واشنطن الى رفع (بمعنى إلغاء) عقوباتها عن طهران . كما ترفض ايران البحث في أي مسائل اخرى في أيّ مفاوضات مقبلة بإستثناء اجراءات العودة الى الإتفاق النووي وإلتزام احكامه. الى ذلك ، ترفض ايران أيّ مساومة او مقايضة بشأن دعمها حركات المقاومة سياسياً ولوجستياً .

بالعودة الى الوضع السوريالي في لبنان ، نجد انه من الصعوبة بمكان التوافق على تسوية مقبولة من اللاعبين الدوليين والإقليميين والمحليين قبل توصل اميركا وايران الى إتفاق او تسوية بشأن المسائل الخلافية بينهما. ذلك ان اللاعبين المحليين يعلمون جيداً ان واشنطن ، كما طهران ، حريصتان على ألاّ يمسّ تفاهمهما وجود ومصالح حلفائهما المحليين ، ناهيك عن "اسرائيل" التي تتخوّف كثيراً من تعاضم قدرات المقاومة في لبنان وقطاع غزة من جهة ، وتتبرم من تزايد شروط لبنان لضمان حقوقه في المفاوضات غير المباشرة لترسيم الحدود البحرية بينهما من جهة اخرى.

الى ذلك ، ثمة إحتمال بالغ الخطورة يكتنف وضع لبنان السوريالي بل وحدته الوطنية والسياسية . فقد توالى الانفجارات والصدمات والفضائح السياسية والإقتصادية والقضائية على نحو بات يُشكل خطراً على البلاد والعباد.

آخر الفضائح القضائية المدوّية قيام النائب العام الاستئنافي في جبل لبنان السيدة غادة عون ، رغم قرار المدعي العام لدى محكمة التمييز بكف يدها (!) عن التحقيق في الجرائم المالية ، بمداهمة شخصية مرتين خلال اقل من 48 ساعة لمقر شركة للصيرفة وكسر بابهِ الحديدي وخلع الأدرج وحصولها تالياً على ملفات ومستندات ومعلومات تتعلق بتحويل مبالغ ضخمة من الدولارات الاميركية بصورة مخالفة للقانون على ما يبذوالى مصارف في الخارج الامر الذي حمل وزيرة العدل ماري كلود نجم على إحالة القضية بكل أطرافها وأبعادها على ادارة التفتيش القضائي للتحقيق بعدما اعترفت بأن القضاء بات مهترناً وان عليه القيام بإنفاضة لإصلاح نفسه .

كل هذه الانفجارات والصدمات والفضائح قد تفضي الى فوضى شاملة والى تفكيك ما تبقى من هيكلية الدولة الهرمة التي ينخرها الفساد على جميع المستويات ، والى قيام بعض الاحزاب السياسية القوية اهلياً والمقتدرة إقتصادياً وعسكرياً بالسيطرة على مناطق تتمتع فيها بأرجحية شعبية وأمنية وازنة ما يؤدي تالياً الى تحويل لبنان الى جمهورية كونفدرالية تغطّي تقسيماً سياسياً وجغرافياً قابلاً للإستمرار .

والمؤسف ان القوى الوطنية والتقدمية العابرة للطوائف والمناطق والطبقات لم تتمكن بعد من تعبئة صفوفها في إطار جبهة او إئتلاف وطني عريض ذي رؤية وبرنامج متكاملين لبناء كتلة شعبية وازنة تشكّل نقيضاً وبديلاً من الشبكة الحاكمة والمتحكمة التي تكاد تُجهز على وحدة البلاد ومصير العباد .

مقال اقتصادي: إمكانية توحيد أسعار صرف الدولار الأميركي في الاقتصاد اللبناني – د. نسيب غبريل

يعاني الاقتصاد اللبناني من تعدد لأسعار صرف الدولار الأميركي، وذلك بسبب التراجع الحاد لتدفق رؤوس الأموال الى لبنان منذ أواخر الـ 2019 وخصوصاً بعد قرار الحكومة الحالية التعثر عن تسديد مستحققاتها على سندات اليوروبوند. فالأسعار الموجودة هي سعر الصرف الرسمي، وسعر صرف لسحوبات الودائع المصرفية بالدولار بالليرة اللبنانية، وسعر صرف المنصة الالكترونية، وسعر صرف السوق الموازي، وسعر صرف مُقترح للمساعدات الإنسانية.

وتشير ارقام صادرة عن المعهد الدولي للتمويل في تقييمه لـ 12 بلداً لديه أكثر من سعر لصرف الدولار الأميركي، أو البلدان الذين حاولوا توحيد أسعار الصرف المتعددة لديهم، إن الهامش بين سعر صرف الدولار الرسمي في لبنان وسعر الصرف في السوق الموازي للدولار وصل إلى 720% في آذار الـ 2021، وهو الهامش الأعلى بين البلدان الـ 12. بالمقارنة بلغ الفرق في آذار بين سعر الصرف الرسمي وسعر صرف السوق الموازي في تركمانستان 520% ، وفي ايران 490% ، وفي سوريا 190% ، وفي الجزائر 140% ، وفي الارجننتين 65% ، وفي نيجيريا 30% ، و في زيمبابوي 20% ، وفي انغولا 17% .

وسبب اتساع الهامش في لبنان هو التراجع الحاد للثقة بقدرة السلطات السياسية على تطبيق برنامج إصلاحى شامل، بالإضافة إلى الشلل السياسي وإلى عدم قدرة الأحزاب السياسية على تأليف حكومة منذ آب من العام الماضي.

والجدير بالذكر أن تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية في السوق الموازي أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم من 11% في شباط الـ 2020 إلى 155% في شباط الـ 2021 على صعيد سنوي.

أيضاً، إن نسبة مرتفعة من المشتقات النفطية والسلع الأساسية التي يمول استيرادها مصرف لبنان على سعر الصرف الرسمي، يتم تهريبها خارج البلاد. والمعروف ان احتياطي مصرف لبنان بالعملات الأجنبية يتراجع، وإن مصرف لبنان لن يتمكن من الاستمرار بدعم استيراد المواد والسلع الأساسية مثل المشتقات النفطية والدواء والقمح. في المقابل، تتلّطى السلطات التنفيذية وراء الشلل السياسي في لبنان، بالإضافة إلى جائحة كورونا، لتبرير عدم تطبيق الإصلاحات الضرورية لتوحيد أسعار صرف الدولار في السوق المحلي.

في موازاة ذلك، أشار المعهد الدولي للتمويل، أنه بشكل عام، سعر صرف موحد يوازن بين العرض والطلب على العملات الأجنبية، يشكّل أساساً لاستعادة الاستقرار الماكرو إقتصادي ولتشجيع الاستثمارات والنمو الإقتصادي. وأضاف أن نظام سعر صرف موحد يساعد على ارتفاع تنافسية وشفافية الاقتصاد ويحصّن استقلالية المصرف المركزي. أيضاً، أشار المعهد أن البلدان التي أغلقت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي لم تعاني بالضرورة من المزيد من التدهور في سعر صرف عملتها الوطنية وأن تداعيات هكذا قرار على التضخم كانت متواضعة. ولاحظ أن سياسة نقدية وسياسة مالية صارمة وتطبيق الإصلاحات البنوية تشكل ضرورة لاستقرار سعر صرف موحد على المدى المتوسط.

لذلك، لا يمكن التعويل على حلول مجتزئة او قرارات موضعية لإيجاد حلّ لتعدد أسعار صرف الدولار الأميركي في الاقتصاد اللبناني. من هنا، يجب على الحلّ ان يأتي من ضمن خطة إصلاحية إنفاذية شاملة هدفها استعادة الثقة وضخ رؤوس الأموال مجدداً في السوق المحلي.

وعلى هذه الخطة ان تعالج الاختلالات المزمنة في المالية العامة، وإعادة هيكلة القطاع العام، ومعالجة الوضع النقدي، ومكافحة التهرب الضريبي وتفعيل الجباية، ووقف احتكار القطاع العام لإدارة المرافق الحيوية مثل الكهرباء والاتصالات، ومكافحة التهريب عبر الحدود والتهرب الجمركي، واصلاح نظام التقاعد في القطاع العام، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي، و بدء المفاوضات بين الحكومة و حاملي سندات اليوروبوند بسبب قرار الحكومة الحالية التعثر عن تسديد مستحقاتها الخارجية، وتحسين بيئة الاعمال والمناخ الاستثماري، ورفع مستوى تنافسية الاقتصاد، وإعادة تأهيل البنى التحتية، وضمان استقلالية القضاء، وتطبيق مبادئ الحوكمة و الإدارة الرشيدة في القطاع العام.

وتتضمن الإجراءات إقرار قانون الكابيتال كونترول الذي هو مطلب أساسي لصندوق النقد الدولي والذي يساهم في اصلاح الوضع المالي والنقدي. ويجب ان يُدرج إقرار هذا القانون ضمن اهداف اقتصادية واجتماعية غايتها الاستقرار المالي والنقدي من جهة وإعادة تنشيط الدورة الاقتصادية من جهة أخرى. أيضاً، أحد اهداف هذا القانون هي لجم الطلب على العملات الأجنبية محلياً.

ولكن يبقى توحيد أسعار صرف الدولار المتعددة في السوق اللبناني يشكّل أبرز التحديات في ظل وقف تدفق رؤوس الأموال من الخارج. وخريطة الطريق للوصول الى هذا الهدف هي:

أولاً، تشكيل حكومة تتمتع بمصداقية محلية وخارجية.

ثانياً، وضع هذه الحكومة برنامج إصلاحى انقادي كما جاء أعلاه.

ثالثاً، الاتفاق بين مصرف لبنان والحكومة اللبنانية ممثلة بوزارة المالية على آلية لتوحيد أسعار الصرف وإدراجها في البرنامج الإصلاحي.

رابعاً، بدء المفاوضات بين السلطات اللبنانية من جهة وصندوق النقد الدولي من جهة أخرى على بنود البرنامج الإصلاحي الذي وضعته الحكومة اللبنانية بهدف الوصول الى اتفاق على برنامج تمويلي-اصلاحي بين الطرفين.

خامساً، بدء تطبيق البنود الإصلاحية حسب الأولويات والمهل الزمنية المدرجة في الاتفاق.

سادساً، بدء صندوق النقد الدولي بضخ سيولة في الاقتصاد اللبناني بعد ثلاثة أشهر من بدء تطبيق الخطة الإصلاحية.

سابعاً، بدء مصرف لبنان بإعادة تكوين احتياطه بالعملات الأجنبية

ثامناً، إطلاق آلية توحيد اسعار صرف الدولار من خلال تعويم سعر صرف الليرة اللبنانية

تاسعاً، تدخّل مصرف لبنان في سوق القطع عند الحاجة لمنع تقلبات حادّة في سعر الصرف.

- على فكر كمال جنبلاط :

آراء ومواقف:

لا يقوم وطن على حافتي جسر

"لبنان "جسر" و "ممر" وصلة بين الغرب والشرق ، بين حضارة اوروبا وحضارة العرب وآسيا. هذا المفهوم للقضية اللبنانية الذي يروجون له في الاوساط اللبنانية المختلفة ، كان ولا يزال عقبة وحائلاً دون توحيد مفاهيم الشعب اللبناني للوطن وللدولة لأنه كرّس واقع المعاهدة الاجنبية في لبنان ، واقع اللغتين والحضارتين والاستقطابين والقوميتين والدينيين والطائفتين والشعبين ، وبرامج التعليم المتعددة...

ولا يقوم وطن على حافتي جسر، وعلى فاصل وعلى ممر.

الجسر موضع لتلاقي بلدين وقوميتين وشعبين ، ولا يشكل قاعدة مكانية وزمنية لدولة ولأمة . لا يبني بيت لجماعة على قارعة الطريق العامة.

يتوجب علينا ان نتوحد جميعنا في مفهوم للوطن اللبناني وللشخصية اللبنانية متصلاً اتصالاً وثيقاً بالوطنية العربية وبالقضية العربية ، ومنبثقاً منها جغرافياً وتاريخياً.

هذا المفهوم للوطنية يتعدى المعتقدات الدينية ومصالح الطائفيات السياسية ويعمل لتحقيق مدنية الحكم وتوحيد ابناء لبنان في ظل شعار لبناني عربي شامل جامع ، ويمكن تلخيصه بما يلي: نريد لبنان وطناً عربياً

وكياناً سياسياً مستقلاً، ودولة مدنية حديثة. فلا استقلال للبنان ولا استقرار وتقدم بدون تكريس حق الجميع الى اي طائفة انتسبوا، في العلم ، وفي الازدهار الاقتصادي ، وفي وظائف الحكم والدولة. "

(المرجع: من مقال له في جريدة الانباء بتاريخ 1959/4/4 تحت عنوان "نظام الدولة في لبنان بين القومية والطائفية")

هكذا ننقذ الوضع اللبناني

"ان ادعاء الدفاع عن لبنان وعن كيانه هم الذين مهّدوا الطريق ، ويمهدونها لضياح كيان لبنان وانهياره السريع ، وهذه نتيجة حتمية لتسليم مقاليد القيادة والتوجيه والحكم للذين لا يدركون مسؤولية القيادة والتوجيه.

لهذا اضحى علينا واجب اكثر من اي وقت مضى في الحقل الشعبي والرسمي ، ان نسعى للحلول الجذرية وان نواصل كفاحنا ضد العناصر المناوئة لمبادئ التحرر والتوحد الداخلي والوحدة الوطنية ، والنصر حتماً الى جانب هذا الشعب المناضل الكريم .

وعلينا في هذه المرحلة :

- ان نؤكد حفاظنا على استقلال لبنان وكيانه.
- ان نؤكد عروبة هذا البلد ، وان نسعى الى تعريب بعض اوضاعه ، فالعروبة والعلمنة في هذا الاتجاه واحد.
- ان نؤكد سياسة التحرر والحياد والتعاون الدولي
- ان نتخلى عن تشخيص روايات الخوف على لبنان المضحكة والمبكية ، والتي يقصد منها الاستثمار الرخيص والاستغلال الطائفي الذي لا يجوز، ومصالحة لبنان مع العروبة العلمانية الحقيقية ضرورة لبقائه واستمراره."

(المرجع: من دراسة هامة له حول الوضع اللبناني مخطوطة من اربع عشرة صفحة بتاريخ

1960)

• من اقواله

- الشرعية السياسية التي يجب ان تسود

"اذا اردنا ان نصح السياسة علينا ان نجعلها العلم الممتاز الاخير ، على حد تعبير "فيتاغورس" الذي جعلها تتويجاً لجميع العلوم الاخرى ، والامتحان العسير الخلقي والمعنوي والنفسي الذي لا يعبر اليه الا ارباب النخبة الحقيقية ، وكم من مرة رأينا في عصرنا كثيراً من السياسيين الذين يعوزهم الاتزان ، وربما يصيب بعضهم جنون العظمة ، قد وصلوا الى مرتبة قيادة الشعوب . ففعلوا ما فعلوا وذاق الناس مرارة تصرفهم.

لذا انا ادعو الناس الى حكم النخبة بالطبع لأن صاحب الولاية لا يولّى فالنخبة في مفهومي ليست الخدمات، كما يحصل اليوم، واذا لم تستطع ان تبرز النخبة الحقيقية من خلال الامتحان والاختبار النفساني والخلقي والفكري العميق ، فكيف يمكن اذن ان يصلح حكم الشعب بواسطة الشعب ولأجل مصلحة الشعب على حد تحديد الديموقراطيين ، وكيف يستطيع الشعب والذين يقودونه في متاهاتهم ان يعرفوا ما هي مصلحة الشعب الحقيقية ... انهم في هذه الحالة يشبهون، على حد تعبير الانجيل المقدس "عميان يقودهم اعمى" ونهاية الجميع الوقوع في الحفرة ... ما ابعدا في هذا المفهوم للسياسة عن التزلف للناس ومحاولة استرضائهم او جذبهم بشتى الوان الدعاية الفارغة."

(المرجع: من مقابلة اجراها معه مندوب جريدة الانوار ، عامر مشموشي في 1974/7/22)

- مستقبل الحضارة التقنية

"ان مستقبل الحضارة التقنية يثير القلق، ان يكن في البلدان ذات النظام الرأسمالي ، او في البلدان ذات النظام الشيوعي ، حيث استطاع الانسان ، على غرار الساحر ، ان يكتشف الطاقات الهائلة الكامنة في المادة ، دون ان يفكر بالوسائل الآلية الى كبحها او ضبطها .

مطلوب من الاجيال الشابة تضحيات اكثر بكثير من الاجيال التي سبقتهم . لقد اضحى تضامن البشر ذوي النوايا الخيرة اكثر ضرورة من اي وقت مضى ، وذلك تماشياً لتحول الانسان الى كائن آلي مكرّس فقط للانتاج ، وكي لا تلقى امنا الارض مصير "الرؤيا القيامية".

وعليه ، يبدو ان قدوم "الذرة" في عالم عجوز جداً، مع كل ما تحمله من مخاطر الدمار الشامل والوباء الكوني الطويل الامد ، قد القى بنا مجدداً في متاهات ذاكرتنا التاريخية ، في محاولة لايجاد علاج لعدم استقرارنا المقلق الذي نعيشه اليوم.

لقد بيّن لنا التاريخ بصورة لا تقبل الشك ، ان مؤسسة واحدة عالمية النسق قادرة على ترسيخ السلام بين البشر، فعلى صعيد الامم المتحدة، ينبغي اخيراً قيام مؤسسة الضغط الشرعي هذه ، التي قد تشكل مقدمة لتأسيس برلمان عالمي للشعوب ، يحمل وعداً بحكومة كونفدرالية عالمية. هذه القوة المعنوية العملاقة التي عرف غاندي كيف يستخدمها على الصعيد الوطني في الهند، هي في متناول يدنا على الصعيد الدولي."

- مشاريع ومطالب اصلاحية: كيف واين نعالج مشكلة الطائفية في لبنان

"مما لا شك فيه انه يوجد ميثاق اجمع عليه اللبنانيون سنة 1943، هو الميثاق الوطني الذي واكب اعلان الاستقلال والاضطراب المؤسسي الذي يتخبط فيه لبنان اليوم ، يتأتى من هذه النزعة الرامية الى وضع ميثاق سنة 1943 موضع البحث والجدل ، الامر الذي يهدد وحدة الشعب وحتى الاستقلال. ويتبين بالبديهية ان المشكلة الطارئة لا يمكن ان تحل الا في جذورها العميقة واسهاماً مني في ايجاد هذا الحل، اقدم المقترحات التالية :

- 1- يجب اول الامر احلال الثقة المتبادلة والوثام بين ممثلي مختلف الطوائف اللبنانية ، وذلك بفضل اجتماعات تنظم في نطاق مؤتمرات وطنية دورية ، تفسح في المجال لتبادل النقاش في جو حرّ بعيد عن الرسميات.
 - 2- وضع حد للخصومة العميقة التي تحولت الى خصومة شخصية بين بعض العناصر التي تمثل الاراء المتطرفة لان مثل هذه الاعتبارات الشخصية تهدد بتوسيع حفرة الخلاف بدلا من ان تسدها تدريجياً بحلول وتسويات تنفع دوماً عندما تتوفر الرغبة الصادقة في توطيد الوحدة الوطنية .
 - 3- تقوية السلطة وتنفيذ تصاميم الاصلاح الاداري والاقتصادي والاجتماعي، لان بلداً مثل لبنان، اذا قلت فيه اسباب التذمر والشكوى، لا يمكن ان يصبح ميداناً للاضطرابات الطائفية.
 - 4- على السلطة التنفيذية في هذا البلد ان تلعب دوراً اكثر فاعلية يساعدها على ان تقرب في كل آن بين الاراء المتعارضة وتخرس الاحاديث الملتوية القصد ، عوضاً من ان تقف من الاحداث موقف حياد اجيز لنفسي بأن اصفه بالموقف المشجع لمثل هذه الاحداث الطائفية.
 - 5- افهام بعض الاشخاص والاحزاب الخارجة عن نطاق البلد ، ممن يبذون ، للاسف ، الاهتمام من الخارج بهذا الاضطراب الطائفي ، انه قد آن لهم ان يكفوا عن لعبتهم ، لان الاثارة الطائفية التي قد تعطي ثمارها في اجل قصير ، لا بد لها من ان تؤدي الى كارثة عميقة في امد بعيد.
 - 6- ان الكيان اللبناني هو كيان ذو تركيب معقد متناه في الدقة . بحيث انه لا يمكن في هذا المجال ان نخالف دون مجازفة القاعدة التقليدية للسياسة الوطنية التي عالجت دوماً المشاكل الداخلية بتخبط وتساهل وباحتشام وبحذر يقرب من الحياء، وهذا ما يعرفه الجميع . "
- (المرجع: من حديث له لجريدة الاوريان بتاريخ 1956/6/1)

- علوم وتكنولوجيا: اي مستقبل للكتابة في ظل الذكاء الصناعي – جريدة الشرق الاوسط –

2021/4/6

لا يسهل أبداً تقييم التأثيرات المستقبلية التي قد تأتي بها الثورات التكنولوجية إلى العالم. فمن كان يصدق أن التليغراف سيغير إحساس البشر بالزمن، بعد أن كان خبر هزيمة نابليون في معركة واترلو استغرق شهوراً عدة قبل وصوله إلى آسيا، وأن القطارات التي مُدّدت لتصل إلى جنوب إيطاليا مع شمالها بدايات القرن العشرين فتحت الباب أيضاً لانتشار مافيات الجريمة المنظمة، وأن السيارة ستصبح سيدة التخطيط الحضري

والمديني بلا منازع، وأن تطور الطيران الجوي سيجلب معه إلى جانب فوائد القرية الصغيرة انتشاراً معمولاً للفيروسات ليس له مثيل في التاريخ، فوصل «كوفيد - 19» إلى جميع أصقاع الأرض خلال أسابيع قليلة فحسب. ومع ذلك، فإن البشر لا يتوقعون عن اقتراف مزيد من التوقعات حول كل ثورة تكنولوجية جديدة يعيشونها. فهم إما يتصورون تغييرات تنتج عنها في المدى القصير بأقرب مما قد يحتاجه تبلور الأمور، أو يقللون من شأن ما يمكن لتحويلات التكنولوجيا أن تفعله في عقد من السنين.

ومع ثورة الذكاء الصناعي التي انطلقت قبل سنتين عاماً تقريباً، سارع كثيرون إلى تصور عالم يأتي سريعاً تستغني فيه الآلات المتطورة عن كل جهد بشري، ليتفرغ الناس بعدها إلى قضاء أوقاتهم في التنبل والتثقف. فيما لا يكاد أحد يصدق اليوم ورغم توارد الشهادات عن وجود أنظمة مراقبة متطورة تمتلكها دول كبرى بالفعل، بإمكانها إجراء تطابق في أقل من ثانية واحدة على أي شخص في العالم من خلال بصمة وجهه التي قد تلتقطها كاميرات الطرق أو المعابر ومقارنتها بأي صور سابقة له تتوفر على أي قاعدة بيانات إلكترونية حكومية كانت أو على أي من تطبيقات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

في هذه المنزلة بين التوقع المتسرع والاستيعاب المتأخر يأتي ذلك التطور الذي يجمع بين تعمق سرعة الحواسيب وقدرتها على التعامل مع حجم هائل من المعلومات الذي يمنح منظومات الذكاء الصناعي الجراءة على الاقتراب ملياً من مساحة أخرى طالما اعتبرناها حكراً على صفة الأفراد ونتاج إبداع لا يمكن تخليقه في الأجهزة: الكتابة. وها هي شركات التكنولوجيا تخرق جدارنا الأخير عبر عدة تطبيقات يمكنها تقديم خدمات «مكتوبة» أدق وأسرع مما يقدر عليه البشر.

الشركة المالكة لـ«غوغل» استحوذت العام الماضي على «جيت باك» وهو تطبيق ذكي قادر من خلال جمع معلومات وصوراً محدثة لحظياً عن الإنترنت من إنتاج دليل للأحياء والمدن والأماكن والحصول منه على معطيات فورية، بحسب بحث القارئ. فإذا كان المستخدم يبحث مثلاً عن مقهى يرتاده الشباب من عمر معين ومستوى اجتماعي ما فسيفدم له أفضل الخيارات الممكنة، وأقرب الطرق إليها، وكل وصف قد يحتاجه لقضاء وقت على قياس مزاجه بما فيها صور وخبرات مرتادين، بعضهم ما زال في المقهى حتى تلك اللحظة، من خلال ما ينقلونه تطوعاً أو غفلة على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة. والأمر شبيه في كل موضع للاهتمام بالمدينة سواء موقعاً أثرياً أو مسرحاً عاماً أو نادياً للسهر أو مطعماً إثنياً أو سوقاً للماركات المحلية. وهذا يعني بكل بساطة أن صناعة الخرائط السياحية وأدلة السفر الملونة في مئات الصفحات ستقرض ليس خلال عقد مقبل، وإنما فور انحسار موجة الوباء الأخيرة واستئناف الجمهور العريض فضوله لرؤية طرائق عيش الآخرين.

خطوة «غوغل» تلك جاءت بعد أسابيع فقط من شروع وكالة «أسوشيتد برس» في الاستعانة بتطبيق ذكي لكتابة الآلاف من التقارير والمقالات الفورية عن موضوعات ذات طابع تقني مثل حركة أسواق الأسهم والسندات وإعلانات أرباح الشركات وما قاربها. التطبيق الذي يحمل اسم صانع الكلم «ووردسميث» ينتج نصوصه بكفاءة مفصلة إلى حدود النقطة في أجزاء من الثانية، الأمر الذي يعني بالمحصلة حصول القراء على التحديثات فور حصولها تقريباً مع الاستغناء شبه الكلي عن تدخل الصحفيين أو المحررين البشريين وإمكان إنتاج التقارير ذاتها بلغات وأنماط ومقارنات مفصلة بحسب حاجات القارئ الواحد إن تطلب الأمر.

وقد يجادل البعض بأن ذلك ممكن ربما في التقارير تقنية الطابع، ولكنه قد يكون قاصراً على مجارة المعمار اللغوي لكتاب معينين لديهم أسلوبهم المتفرد وقدرتهم على توصيف الأحداث. وهذا نقد مستحق ربما للصيغة الحالية من «صانع الكلم»، لكن منصة الأنثروبومورفايزد التي طرحتها شركة منافسة قادرة الآن على نشر مواد مكتوبة قريبة من اللغة الطبيعية، وهي تنتج سنوياً عدداً أكبر من التقارير الصحافية التي يدبجها كل الكتاب الصحفيين في العالم معاً وتكلفة تقل عن 10 في المائة من تكلفة رواتبهم الشهرية. ومع أن أصحاب رؤوس الأموال الذين يستثمرون في مثل هذه التطبيقات يعتبرون أنها تساعد لناحية تحرير كتاب الصحف والمجلات من الأجزاء المملة في عملهم وتمنحهم الوقت والطاقة للتركيز على الجوانب الإبداعية، فإنه لا أحد منهم لديه شكوك في حتمية خسارة قطاع عريض من المحترفين لوظائفهم لمصلحة التطبيقات الجديدة، إن لم يكن اليوم فغداً بالتأكيد.

هذا الغد الآتي سيرتبط بقدرة هذه التطبيقات على التقاط كم هائل من نقاط الارتكاز المعرفية في وقت قياسي من مختلف قواعد البيانات، لتصوغ مقالات محترفة وفق هيكلية معدة سلفاً وبلغه مقبولة للغاية، ربما ليست بمستوى إبداع وليم شكسبير أو أبي الطيب المتنبي، لكنها مع زدياد تنوع البيانات وتراكم تعقيدها، يمكن للخوارزميات في مستقبل منظور أن تبدأ بإنتاج الكتابة ببصيرة تقترب من خيالات البشر، وربما في مرحلة ما - انطلق العمل عليها فعلاً - تجاوزه في مجالات مثل تغطية الحروب والكوارث الطبيعية والمباريات الرياضية وحتى الأنشطة الاجتماعية.

تقوم بعض التطبيقات الذكية الآن بجمع المعلومات عن التجارب الحسية البشرية المحصلة بالحواس الخمس. ولدى شركات التقنية اليوم خوارزميات تحلل الأصوات والموسيقى وتقرأ الصور والتحديثات المكانية والانفعالات والمعطيات البارزة في شكل الوجه أو ردود الأفعال أو صدق الابتسامة، ونوع النشاط الاجتماعي المشترك ويمكنها تالياً كتابة تقرير مفصل حول الأجواء السائدة في معلم جغرافي معين كمطعم أو ملعب لكرة القدم أو شاطئ البحر. وهذه باستطاعتها إنتاج تقارير فورية عن المظاهرات العامة بما في ذلك أعداد الأشخاص وفئاتهم العمرية أو الاجتماعية وهنأفاتهم واليافطات التي يحملونها وتطور الأوضاع خلال المظاهرة وأجواء المشاركين فيها وربما تعليقاتهم فيما بينهم عليها في الأيام اللاحقة. وتقوم المؤسسات

الإخبارية على نحو مزداد بتجربة الدرونات التي يمكنها نقل الأحداث مباشرة من مواقع أماكن يصعب الوصول إليها من قبل المراسلين، لا سيما أثناء الحروب والاشتباكات. وتجري شركات تقنية أميركية تجارب لجمع معلومات عن السير التفصيلي للمباريات عبر تركيب مجسات استشعار متناهية الصغر تحت ملابس اللاعبين. ويمكن لهذه الأجهزة أن تجمع كما لا نهائياً من البيانات الفورية عن تقدم الأحداث في اللعبة عبر تتبع حركة اللاعبين وانفعالاتهم «سرعة تصادمهم، وقوة ضربات أقدامهم وهكذا»، مترافقاً مع مسح الأصوات والصور لنتج مادة ثرية يمكن في لحظتها لتطبيق مثل «صانع الكلم» تحويلها إلى مقال عاجل للمهتمين يتم تحديثه دورياً بحسب تغير المعطيات، وهو أمر يفوق بالتأكيد قدرة أي مراسل صحفي.

ولتعزيز قدرة التطبيقات مثل «صانع الكلم» على إنتاج محتوى ذي نكهة شخصية - بنبرة ساخرة مثلاً أو بلهجة محلية أو وفق مصطلحات صناعة محددة - فإن قواعد بيانات هائلة يتم تجميعها حول التعبيرات الساخرة واللهجات المحكية، ومن ثم ربطها بالتعبير اللغوية المستخدمة في ملايين النصوص المكتوبة مسبقاً حول أحداث مشابهة.

لكن، حتى لو وصل الأمر بالأجيال المقبلة من «صانع الكلم» وإخوته إلى إنتاج كتابة ساخرة محلية وأفية الإلمام بالحدث، فهل سيمكنها في لحظة ما كسر حاجز الإبداع الإنساني الأخير في فضاء تسجيل المشاعر والخبرات الإنسانية الذاتية عبر الرواية والشعر: تجربة الحمل والولادة، وحزن الفقد والموت، ومشاعر الفرح والرغبة، والإحساس بالعجز أمام عبث الوجود؟ نظرياً، ذلك ليس مستحيلًا، وما قد يمنع تطويره هو حصرًا انعدام رغبة رؤوس الأموال للاستثمار في خوارزمية تكتب الرواية أو تنظم الشعر. فتلك بضائع كاسدة في أيامنا، ولا تستحق اهتمام المستثمرين. ولعل كسادها وحده هو ما سينقذ مرتاديها من هجوم الخوارزميات الكاسح على الكتابة: لنظل قلعتنا الرمز الأخير في مواجهة فيضان الأذكاء الآليين عديمي المشاعر.

- صحة وغذاء: هل بإمكان مرضى كوفيد 19 ممارسة الرياضة؟ - جريدة الجمهورية -

2021/4/10

«إستمعوا جيداً إلى أجسامكم»... إنها نصيحة قديمة يسمعا كثيراً الأشخاص الذين يرغبون في ممارسة الرياضة عندما لا تكون صحتهم جيدة. إذا كنتم تشعرون بتوعك بسيط أو كآبة طفيفة، فقد يكون من المفيد الجري أو ركوب الدراجة. أمّا إذا كان وضعكم أكثر جدية، فيُستحسن أن تأخذوا يوم راحة للسماح للجسم بالتعافي، وربما قد تستطيعون العودة إلى نشاطكم البدني المعتاد في اليوم التالي. لكن ماذا عند معاناة «كوفيد-19».

في حال الإصابة بـ«كورونا»، يتطلّب الأمر التعامل بجديّة أكبر. وفي هذا السياق، أشار اختصاصي الطب الرياضي جوردان ميتزل، من «Hospital for Special Surgery» في نيويورك، إلى أنّ «ممارسة الرياضة خلال «كوفيد-19» تختلف تماماً عن الحركة أثناء نزلات البرد. غير أنّ هذا الأمر لا يعني أنه لا يمكن ولا يجب الاستمرار في الحركة عند الإصابة بـ«كوفيد» حفاظاً قدر المستطاع على صحّة العضلات والرتنين».

وتابع حديثه: «غير أنّ المبادئ التوجيهية التي أصدرتها «Hospital for Special Surgery» في آب 2020 تحتّ كل من ثبتت إصابته بـ«كورونا» على تقادي التمارين، خصوصاً تلك عالية الكثافة، حتى مرور 7 أيام على الأقل بلا أعراض، علماً أنّ هذا الإطار الزمني يكون أطول بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعانون مضاعفات في القلب جرّاء هذا الوباء».

إليك أبرز الأسباب التي دفعت الخبراء إلى التوصية بتقادي الرياضة الشديدة خلال «كوفيد-19»:

إجهاد القلب

يبدو حتى الآن أنّ أكثر المضاعفات شيوعاً المرتبطة بـ«كورونا» هي إصابات القلب الحادة، إستناداً إلى تحليل من «American College of Cardiology» في شباط 2021. وتنطبق هذه الحالة عندما يُطلق القلب كميات كبيرة من بروتين «Troponin»، مما يُشير إلى تلف عضلة القلب. وفي حالات ضئيلة، قد تعني معدلات الـ«Troponin» المرتفعة التهاب عضلة القلب، وفق «Journal of the American College of Cardiology» في كانون الثاني 2021. عندما يكون القلب مُرهقاً بالفعل، يُحتمل أن تُقاوم التمارين المشكّلة. فضلاً عن أنه كلما زاد المجهود، احتاجت العضلات والأنسجة لكميات إضافية من الأوكسجين. وهذه مشكلة كبيرة عند مواجهة صعوبة في التنفس بعمق.

ولا بدّ من لفت الانتباه إلى أنّ هذا الأمر لا يقتصر فقط على المصابين بمرضٍ جدّي الذين يعانون مشكلات في القلب نتيجة «كوفيد-19». فقد أظهرت دراسة نُشرت خلال تموز 2020 في «JAMA Cardiology»، شملت 100 شخص تعافوا أخيراً من المرض، أنّ 78 في المئة منهم كانت لديهم أعراض مرتبطة بالقلب، رغم حقيقة أنّ العديد منهم لم يشكوا من حالات مرضية سابقة ولم يتم نقلهم إلى المستشفى.

تحفيز الجلطات الدموية

إنّ «كوفيد-19» يرفع احتمال التعرّض لجلطات دموية. ووفق دراسة صدرت في آب 2020 في «American Journal of Hematology»، يرجع السبب إلى أنّ العدوى الشديدة يمكن أن تزيد مستويات بروتين تخثر الدم في الجسم. ورغم أنّ الرياضة تستطيع خفض الإصابة بجلطات الدم في المقام

الأول، إلا أنه قد يكون من الخطير القيام بالتمارين بمجرد تشكّلها فعلاً. إذ إنّ الجلطة قد تنتقل إلى الرئتين وتكون قاتلة!

إضعاف الدفاعات المناعية

إنّ التصدّي لعدوى حادة مثل «كوفيد-19» هو عمل شاقّ للجسم، وبالتالي فإنّ معظم الأشخاص يشعرون بالتعب. لذلك من المهمّ الحفاظ على الطاقة قدر المستطاع، وتوجيهها لمحاربة الفيروس بدلاً من صرفها على الـ«Treadmill». وحتى لو لم تعاني أي أعراض، تجنّبوا التمارين عالية الكثافة، خصوصاً إذا كانت أجسامكم غير معتادة عليها، لأنها تؤدي إلى إضعاف استجابة الجهاز المناعي. وبالتالي، فإنّ ذلك يؤثر سلباً في قدرة الجسم على مقاومة العدوى، ويُطيل وقت التعافي.

زيادة الالتهاب

رغم ندرتها، يعاني 4 في المئة من المصابين بـ«كوفيد-19» من استجابة مفرطة للجهاز المناعي تؤدي إلى التهاب جهازي، ممّا يدفع الجسم إلى مهاجمة الخلايا الصحيّة والطبيعية، وفق دراسة صدرت في كانون الأول 2020 في «Science Advances». تملك الرياضة عادةً تأثيرات مضادة للالتهابات، ولكن عند الإصابة بالتهابٍ حادّ، فإنها قد تُعيد الشخص إلى الوراء.

للالتزام بالتمارين الخفيفة!

يتفق الخبراء على أنّ مرضى «كورونا» يحتاجون إلى تفادي الرياضة شديدة الكثافة. إلا أنّ الحركة الخفيفة قد تساعد على التعافي. إنها ستساهم في تقليل أي قوّة مُحتملة وفقدان للعضلات يمكن أن يُصاحب عدوى «كوفيد-19». كما أنها تخفض احتمال الإصابة بجلطات الدم، وتحمي صحّة القلب، وتُبقي الرئتين أكثر نشاطاً مقارنةً بحالة الالتزام بالراحة التامة في الفراش.

واستناداً إلى «Rush University Medical Center»، فإنّ الأشخاص الذين لا تظهر عليهم أعراض، لديهم الضوء الأخضر للقيام بتمارين منخفضة الكثافة طالما أنهم يراقبون المشاعر التي تنتابهم.

أمّا إذا كانت الأعراض خفيفة أو معتدلة، فيمكن الاستمرار في الحركة بأنشطة خفيفة جداً. والمقصود هنا تحديداً الأمور الأساسية مثل المشي في المنزل، أو الاستحمام، أو ارتداء الملابس، أو تحضير كوب من الشاي. في حين أنّ أي شخص يشكو من أعراض حادة عليه التحدث إلى طبيبه عن الأنشطة التي يمكنه القيام بها، والأخرى التي عليه تفاديها.

اخبار الرابطة

1- انتخاب هيئة ادارية جديدة للرابطة

فازت بالتزكية في 22 نيسان 2021 الهيئة الادارية الجديدة لرابطة اصدقاء كمال جنبلاط ، وعلى الاثر اجتمعت الهيئة الجديدة ووزعت المهام على اعضاها على الشكل التالي:

<u>الاسم</u>	<u>المهام</u>
الوزير السابق الاستاذ عباس خلف	رئيسا
المحامية غادة جنبلاط	نانبا للرئيس
الاستاذ سعيد الغز	أمينا للسر
الدكتور سامي ريشوني	أمينا للصندوق
المحامي الاستاذ زياد شهاب	ممثلاً للرابطة تجاه الحكومة
الاستاذ طارق ذبيان	عضوا
الدكتور نسيب غبريل	عضوا

2- الرابطة تفقد العلامة السيد محمد حسن الامين:

بيروت في 13 نيسان 2021

رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تفتقد الراحل الكبير الصديق العلامة السيد محمد حسن الأمين

تميز الراحل الكبير الذي انتقل من دنيا الفناء الى جنة الخلود والبقاء بصدق ايمانه وتعمقه في اصول الدين الحنيف من جهة، وبمواقفه الشجاعة الرافضة للطائفية والمذهبية المسيية، ودعوته الجميع الى الترفع عن العصبية المذهبية المدمرة ، والتلاقي والتضامن الوطني والقومي ، والعمل معاً لإقامة دولة المواطنة في لبنان ، الدولة المدنية العلمانية التي تحترم اصول الاديان من جهة اخرى.

هذه الرؤية المتنورة جعلته يلتقي مع المعلم كمال جنبلاط في دعوته لالغاء الطائفية السياسية في لبنان ، واعتماد نظام مدني علماني للحكم يحترم تعاليم الاديان ، ويكفل للمواطنين اللبنانيين العدالة والمساواة امام القانون ويضمن لهم ممارسة الحريات الاساسية .

والرابطة تتّمنّ عالياً مشاركته في مؤتمرها السنوي الذي نظّمته بتاريخ 03 كانون الاول سنة 2015 حول موضوع : "الشرق الاوسط ومخاطر التطرف الديني" ولن تنسى موقفاً مشرفاً له عبّر عنه شعراً في تقديره لكمال جنبلاط ، بعد استشهاده في 16 آذار 1977 ، حيث قال عنه :

أراك في الريح، في الأمطار، في السحب،
في الشمس، غابت عن الدنيا، ولم تغيب.
أراك ابصر حتماً لا انتهاء له
من التآلق بين الهدب والهدب
وتهزم الليل والاشباح في وطن
شأؤه وكرأ لآفاق ومغتصب
شأؤه مزرعة للبغي واقتسموا
غلاله بين سمسار ومحتسب
وشنته وطناً للحب والقيم
العليا لمجد وراء المجد والرتب

والرابطة تتقدم من عائلته الكريمة ومن محبيه بأحرّ التعازي ، وتسأل العليّ التقدير ان يشملهم برحمته وغفرانه ويسكنه فسيح جناته.

عباس خلف

رئيس رابطة اصدقاء كمال جنبلاط

3- مواصلة حملة الوقاية من وباء كورونا

واصلت امانة السر حملة الوقاية من وباء كورونا بمعدل ثلاث نشرات اسبوعية على Whatsapp، وهذا نموذج عنها:

لبنان : الاصابات والوفيات الى تراجع، ولكن المخاوف مستمرة

المؤشرات مشجعة بالنسبة لمواجهة وباء كورونا في لبنان .

فأعداد الإصابات والوفيات الى تراجع، والنسبة الايجابية في الفحوصات (PCR) تراجعت الى 11.4%. وهذا يعني اننا نتجه الى المناعة المجتمعية ولكن ببطء. فاللبنانيون الذين تلقوا اللقاح لا زالوا يشكلون نسبة 6% فقط، مع ان اللقاح هو السبيل الوحيد المتوفر لمواجهة الوباء.

لذلك ندعو المترددين من اللبنانيين الى حسم امرهم والتسجيل على المنصة لحجز دور لهم لتلقي اللقاح. كما ندعوهم على أبواب الاعياد الى عدم التراخي في التقيد بتدابير الوقاية ، حتى لا تسوء الاوضاع من جديد.

- من الصحافة اخترنا لكم:

• وطن نهائي يتجاوز الانتحارية والطغيان - د. ابراهيم شمس الدين - جريدة النهار في 10

نيسان 2021

لبنان وطن. والوطن يقوم على ثلاثة أركان، ثلاث قواعد: الشعب والأرض والدولة.

الشعب اللبناني شعب حقيقي وليس تجمعا لشعوب. وهو ليس شعباً مصطنعاً أو مفترضاً ولا مستجلباً، بل هو شعب منحوت، منحوت بمعنى أنه أصيل، وأنه من هذا التراب ومن هذه الأرض.

والأرض هي لبنان المعروف والمعترف به في حدوده الدولية، والتي وإن كانت في بعض نواحيها محتلة أو مخترقة أو غير مرسّمة، إلا أن اللبنانيين يعرفون حدودهم. الشعب اللبناني يعرف حدوده، وهو يريد من الآخرين أن يعرفوا حدودهم معه و يلتزموا حدودهم عنده.

والتاريخ المشترك، تاريخ الشعب، تاريخ الوطن هو نسيج العلاقة الطويلة والراسخة والثابتة والمنحوتة بين الشعب والأرض. هو تاريخ واحد فيه قصصٌ متعدّدة ومتنوّعة. وهذا التنوّع في حركة التاريخ لمختلف الأرض اللبنانية لا يتنافى أبداً مع وحدة التاريخ الزمني، ولا مع التاريخ الحديث للوطن اللبناني في تأسيسه ومن ثم استقلاله وحتى اليوم، وحتى الغد وما بعده أيضاً.

ومن هنا المقولة المؤسّسة مجدداً للبنان، المقولة الثابتة خفراً، أن لبنانَ وطنٌ نهائيٌّ لجميع أبنائه. هذه الحقيقة المؤسّسة اللبنانية التي تساوي بين جميع اللبنانيين باعتبارهم أخوة في المواطنة، هي أيضاً تساوي فيما بينهم باعتبار نسبتهم إلى وطن واحد، إلى أب انتمائي واحد. واتخذت هاتان النسبتان الموحدتان صفةً نهائيةً والجزم والحسم في النسبة والانتساب: إن هذا الأمر، نهائية الوطن، قد تمّ وحُسم، لا جدال فيه ولا تردد.

الكلّ ينتمي إلى هذا الواحد، كل الأبناء، كل تنوعات البنية. وهذا الواحد هو لبنان الوطن الذي لا بديل له، حتى من الحاملين جنسية أخرى - ولا أقول جنسية ثانية - لأن "اللبنانية" هي مواطنة وانتماء. والحاجة إلى جنسية أخرى، أو اعتقاد الحاجة إليها، ليس ناتجاً من خللٍ في نفس الوطن أو عدم اكتمالٍ فيه، بل هي ناتجة عن خلل في موضع آخر، أصلٌ إليه لاحقاً.

و هذه المقولة، مقولة إن لبنان هو وطن نهائي لجميع أبنائه، والتي صارت ثابتة في مقدمة الدستور اللبناني، هي من نتاج الفكر السياسي اللبناني الشيعي الحديث والصادق، تحديداً عبر الشيخ محمد مهدي شمس الدين والسيد موسى الصدر. ودعوة الشيخ شمس الدين، الشهيرة والبصيرة في الوصايا، دعوته الشيعية للإندماج في أوطانهم، هي خير تطبيق وتصديق لحقيقة الوطن اللبناني ولنهائية هذا الوطن بالنسبة إلى المسلمين عامّة وإلى الشيعية منهم خاصة.

لا يوجد للشيعية وطن آخر. واللبنانيون الشيعية لا ينتمون إلى "شيعية عالمية"، و ماهيئتهم لا يُبحث عنها في تنظيم عابر للأوطان، ولا تُلممها منظومة فوق - وطنية. هم لبنانيون ابتداءً ولبنانيون انتهاءً، ولبنانيون حياةً و وفاةً. ومهما يدّعي البعض، من دول أو غيرها، أنهم دولة الشيعية في العالم فهذا غير صحيح. لا يوجد شيء اسمه "دولة شيعية"، إنما يوجد شيعية في دول وطنية متعددة ومتنوعة، شيعية مواطنون في

أوطانهم. والشعبة اللبنانيون هم مواطنون لبنانيون وليسوا مستوطنين مؤقتين، وليسوا مندوبين لأية دولة أخرى.

القاعدة الثالثة التي يقوم عليها الوطن، بعد الشعب والأرض، هي الدولة.

الدولة هي التي تحفظ الأرض للشعب وهي التي تحميه في أرضه. الدولة هي التعبير عن إرادة الشعب في البقاء على أرضه، وهي اعترافه ووثيقته في أنه ينتمي إلى أرضه نهائياً، وبالتالي هو يُنشئ عهداً على نفسه وبين أفراده، بما هم أبناء في وطن واحد، في أن يكونوا مواطنين وليس مستوطنين. وبالتالي، لا مواطنة بدون دولة.

والحاجة إلى جنسية أخرى ليست ناتجة عن خلل في الوطن أو في نهائيته، إنما هي ناتجة عن خلل في الدولة التي لا تحفظ المواطنة ولا تُنمّيها. المواطنة هي انتماء وليست جنسية. ولهذا يوجد مواطنون لبنانيون بدون جنسية لبنانية كما يوجد مجنسون لبنانيون غير مواطنين.

الجنسية هي انتماء إلى دولة، والمواطنة هي انتماء إلى وطن فيه دولة صحيحة تخدمه و تحميه.

الوطن ليس قطعة أرض فقط، وليس سهولاً وجبالاً و شطاً فقط، وليس "قطعة سما" فقط. الوطن هو رغيّف حلال وفرصة عمل شريف ومستشفى ومدرسة ومساحة لعب آمنة للأولاد ورزق محفوظ وطمانينة تسمح للمستقبل أن يأتي وينمو.

وهذه كُلاً من مهام الدولة وواجباتها. الدولة الحرة المستقلة، (وهذه عادةً يكون حكامها رجال دولة، أحراراً في نفوسهم مستقلين عن الخارج، ومربوطين الى الدستور خاضعين للقانون في الداخل). الدولة ذات النظام الديمقراطي الصحيح الذي يسمح للشعب أن يدير شؤونه وحياته بواسطتها.

الدولة التي تحمي الشعب هي التي تحفظ تنوعه وتحفظ حريته في التنوع، وهي في نفس الوقت تحفظ وحدته في مجتمع سياسي وطني واحد.

هكذا يكون التنوع في الوحدة. مجتمع سياسي متوحد في وطنه ومتوحد خلف دولته، وهو في نفس الوقت متنوع في ذاته وحر في تنوعه وثقافته وإيمانه.

المجتمع السياسي اللبناني الواحد فيه مسلمون ومسيحيون معاً، والتنوع اللبناني فيه مسيحيون ومسلمون معاً أيضاً. إضعاف وحدة المجتمع أو الاجتماع السياسي يدفع الهوية الدينية أو الثقافية الخاصة إلى الواجهة لتنافس الهوية الوطنية الموحدة وتُكَلِّ بها فتحدث اضطراباً إسلامياً مسيحياً. وهذه مسؤولية الدولة.

و الإمعان في إضعاف وحدة المجتمع السياسي يُحدث اضطراباً أعمق، اضطراباً إسلامياً ومَرَضاً سُنِّيًّا- شيعياً. وهذه أيضاً مسؤولية الدولة.

إدارة التنوع وحفظه وحراسته هي مسؤولية الدولة أيضاً. وحفظ التنوع لا يتم إلا في دولة ديمقراطية. ولهذا فإن مقولتي الدائمة والثابتة أن لبنان لا يقوم فقط على ثنائية مسيحية إسلامية، بل هو يقوم على ثلاثية واجبة مترابطة مسيحية - إسلامية - ديمقراطية.

بدون ديمقراطية تصبحُ الاسلاميَّةُ استبداديَّةً وتصبحُ المسيحيَّةُ اقليَّةً خائفةً أو مُخوّفةً تبحث عن الأمان في استبداد الآخرين، تبيعهم حريةً أبنائها، فتصير حياتها أحسنَ مبررٍ طوالَ وجودها المُستلحق.

وهذا ليس لبنان!

لبنان وطن حقيقي. هو ليس كذبة تاريخية ولا مؤامرة امبريالية ولا صدفة جغرافية. لبنان وطن حقيقي صنعه أبنائه واختاروه وانتموا إليه انتماءً نهائياً.

ولبنان ليس ملجأً. يجب الخروج من أطروحة الملجأ. الملجأ ليس وطناً، الملجأ ليس فيه مواطنة ومواطنون، وليس فيه رغبة حلال ورزق شريف وملعب آمن للأولاد. ليس في الملجأ سماء بل سقف قد ينهار في أي يوم. الملجأ ليس فيه بيوت مشرقة بل زوايا معتمة فيها أكوام من الناس، كلُّ ينتحي بزوايته خائفاً من أكوام الزوايا الأخرى. في زوايا الملجأ تنعدمُ المواطنة وترخصُ الجنسية وتنتهكُ الكرامة البشرية.

وهذه أيضاً مسؤولية الدولة وواجبها: أن تحفظَ وطناً لا أن تحفرَ حفرةً تضيعُ هي فيها بين الأكوام. الوطن بدون دولة يكون حفرةً ملجأً، والملجأ مع الفوضى يصبحُ منهباً ومقتلاً.

ليس لبنان ملجأً بل هو وطن، وطن الجميع. هو ليس ملجأً فيه أكوامٌ أقلييات بل مواطنون أحرار. المسيحيون ليسوا أقليةً والشيعية ليسوا أقليةً والدروز ليسوا أقليةً والعلويون ليسوا أقليةً والسنة قطعاً ليسوا أقليةً، الكل ينتمي إلى أكثرية واحدة كبرى هي الأكثرية اللبنانية.

إن المسيحية هي بنتُ هذا المشرق، أصيلةٌ وكريمة، وهي من بيت أبيها وليست لاجئةً فيه. والمسيحيون هم جوهرةٌ في هذا المشرق وبعضٌ من إشراقه، وليسوا أبداً قطعةً من عَمَمِهِ الكبيرة.

إن أطروحة الأقلييات هي انتحارٌ للمسيحيين، وهي فتنةٌ وبلاءٌ للمسلمين، إذ أنها تجعلُ من الأولين ضحايا ومن التاليين طُغاةً.

● اميركا وموقع العدو الاول – غسان شربل – جريدة الشرق الاوسط في 2021/4/19

من كان العدو الأول لأميركا في العقدين الماضيين؟ وهل بلغت «القوة العظمى الوحيدة» في تضخيم بعض الأخطار، ما دفعها إلى غض النظر عن أخرى أشد خطورة في الحسابات بعيدة المدى؟ وهل استنزفت أميركا في حروب القرن الحالي بحيث تراجع شهيته لقيادة العالم، أم أنها أدركت بالملموس أن عبء إدارة العالم مهمة تفوق قدرة أي دولة حتى لو كانت إمبراطورية مترامية الأطراف والقدرات؟

في السؤال عن مستقبل أميركا شيء من السؤال عن مستقبل العالم بأسره. وسواء اتفقت مع سياساتها أم اختلفت، يبقى دورها مهماً في هذه البقعة أو تلك. على سبيل المثال، وحدها أميركا تمتلك القدرة على تدخل حاسم أو التلويح به إذا قررت الصين استرجاع تايوان بوسائل غير ودية على الإطلاق؟ ووحدها أميركا قادرة على التلويح بإقامة سد ناري هائل إذا راودت القيصر الروسي رغبة في إخضاع العواصم الأوروبية بجنازير الدبابات لا بالهجمات السيبرانية. هذا لا يعني على الإطلاق أن أميركا ستكون في القرن الحالي ما كانته في القرن السابق. تغير العالم وتغيرت قواعد اللعبة وتغيرت أوراق القوة. لكن في الوقت الحاضر تبقى

أميركا حاضرة في كل جزء من العالم. مرة في صورة قوات عسكرية، وأخرى في صورة خبراء. وهي موجودة أصلاً على مفترقات البحار والمحيطات، وساهرة في أجواء الدول، مرة بإذن وأخرى بلا استئذان.

من كان العدو الأخطر لأميركا في القرن الحالي؟ هل كان الملا عمر الذي أقام في أفغانستان نظام «طالبان» الذي ينتمي إلى عصور سحيقة، ويرفض الاعتراف بقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية؟ وهل هو نظام الملا عمر الذي وفر لأسامة بن لادن و«القاعدة» المعقل لإطلاق التحرش بالإمبراطورية الأميركية، وصولاً إلى مهاجمتها في عقر دارها؟ وهل كان العدو الأخطر لأميركا أبو بكر البغدادي زعيم «داعش» الذي أطل من الموصل، وشطب الحدود الدولية بين سوريا والعراق، وأسس ما سماه «دولة الخلافة»، وقتل واستباح وحز الأعناق أمام الكاميرات؟

من كان العدو الأخطر لأميركا في القرن الحالي؟ هل كان قائد «فيلق القدس» الجنرال قاسم سليماني، أبرز خريجي المدرسة التي فجرت مقر المارينز في بيروت واستهدفت أكثر من سفارة، من دون أن ننسى خطف الرهائن الغربيين بأسماء مستعارة، والإفراج عنهم بموجب مسرحيات مكشوفة؟ هل كان العدو الأول لسليمانى الذي نفذ بشراسة وبراعة قرار المرشد «إطالة الحرب الأميركية في العراق»، وهو كان قراراً إيرانياً وسورياً في آن، وجوهره إطالة الحرب والاستنزاف، ومنع قيام حكومة مستقرة موالية للغرب في بغداد؟ وهل هو سليمانى الذي تولى منع قيام حكومة لبنانية مستقرة صديقة للغرب في بيروت بعد اغتيال رفيق الحريري، أم سليمانى الذي برع في هندسة «الجيش الصغيرة» التي أسسها ودفع بها إلى الساحة السورية لإنقاذ نظام الأسد؟ وهل هو سليمانى الذي رعى عملية تحويل الحوثيين من مكون عادي في اليمن إلى وكيل إيراني مهمته استهداف الأراضي السعودية، في إطار خطة التطويق الشاملة التي أطلقتها طهران مستهدفة أبرز دول المنطقة؟ وهل صحيح أن سليمانى الذي أمر دونالد ترمب بقتله ذهب إلى حد التفكير بانقلاب كبير يجعل إيران حلقة الوصل بين النفوذ الصيني والروسي، على أمل أن تكون طهران الوكيل الحصري لهذا التحالف في منطقة الشرق الأوسط؟

نتذكر اليوم ما يمكن أن تفعله المراكز الاستخباراتية والدبلوماسية والإعلامية حين تقرر تضخيم قضية، وتحويلها بنداً ثابتاً في النقاشات العلنية وداخل الغرف المسدلة الستائر. شهدنا في بداية القرن محاولة إعطاء صدام حسين صورة العدو الأول والخطر الأول. والحقيقة أن نظامه كان مستمراً لكن مقلم الأظافر وتحت العقوبات ومن دون خيوط مع «القاعدة». لكن حملة التأديب التي افتتحت في أفغانستان كانت تبحث عن محطة ثانية، ووقع خيارها على العراق. وقرّ العقد الأول من القرن فرصة لأميركا لتأديب نظام صدام حسين، لكن المغامرة كانت باهظة التكاليف. وقرّ العقد الثاني فرصة لحلف الناتو لتأديب معمر القذافي، وها هي الإرادة الدولية تحاول لملمة الأجزاء الليبية. القذافي أيضاً صوّر ذات يوم في صورة العدو الأول. وستظهر الأيام أن «ملك ملوك أفريقيا» الذي كان أحياناً مضراً لجيرانه والعالم كان شديد الخطر دائماً على شعبه، ولم يكن العدو الأخطر لأميركا.

لم يكن فلاديمير بوتين جاهزاً في العقد الأول من القرن للعب دور العدو الأول. كان ترميم روسيا بروحها وجيشها همّة الأول. في العقد التالي، سيكتشف الأميركيون والغربيون أن بوتين ليس امتداداً ليلتسين، وأنه رجل آخر جاء من مكان آخر، وفي مهمة أخرى. اكتشفوا أن البند الأول في برنامج الرئيس الروسي الذي

طوّع الجنرالات ورجال الأعمال والإعلام هو بند سوفياتي؛ أي استنزاف الغرب. وها نحن نشهد اليوم إشهار الخيبة الغربية من بوتين التي تترجم باستدعاء سفرائه أو طرد جواسيسه، فضلاً عن إدانة ضجيج جيشه قرب أوكرانيا والهجمات السيبرانية هنا وهناك.

لا تواجه إدارة بايدن اليوم عدواً من نوع الملا عمر أو بن لادن أو البغدادي أو قاسم سليمان. واضح أن هذه الإدارة تبحث عن صيغة للعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، مع السعي إلى إرفاق العودة بشيء يساعد على طمأنة إسرائيل إلى توافر شروط أمنها، وتبديد بعض مخاوف دول المنطقة. الإدارة الأميركية الحالية التي تستعد لاستكمال الانسحاب العسكري من أفغانستان والعراق لا تضع إيران في موقع العدو الأول. ورغم اشتباكها الحالي مع سلوك بوتين، فإنها قد لا تمنحه موقع العدو الأول، خصوصاً أن اقتصاد بلاده يكاد يكون موازياً لاقتصاد إيطاليا.

يتزايد الاعتقاد أن أميركا انشغلت على مدى عقدين بأعداء كثيرين، وتغافلت تقريباً عن صعود عدوها الأول الحقيقي، وهو الصين. وجاءت أزمة «كورونا» لتعمق هذا الاتجاه. يقول الخبراء إن الصين تتقدم بثبات نحو الموقع الأول في الاقتصاد العالمي. ويلاحظون أنها ألحقت ضرراً كبيراً بالنموذج الغربي وصورته. أظهرت الصين أنه يمكن إخراج مئات الملايين من الفقر، والاندراج في ثورات تكنولوجية متلاحقة، من دون الوقوع في فخ الديمقراطية الغربية، ومن دون التخلي عن القبضة الحديدية للحزب الواحد. أكدت الصين أن الديمقراطية ليست شرطاً للتقدم والابتكار. الصين ليست روسيا، ولا تعتمد أسلوب بوتين. وليست إيران بالتاكيد، فهي تطوق العالم بطرق الحرير والقروض لا بالصواريخ والطائرات المسيرة. ورثة الخميني ليسوا العدو الأول. وورثة سنالين لا يحتلون هذا الموقع. ورثة ماو يتقدمون لاحتلاله بجدارة.

● الانقاذ والقطاع الخاص - د. لويس حبيقة- جريدة اللواء في 2021/4/23

في لبنان اليوم اقتصادان، الأول يخدم السياسيين والمسؤولين في القطاع العام وله شروطه ومقوماته وعالمه، وآخر حقيقي يعيش داخله بقية المجتمع أي أكثرية السكان. للأسف لا يمكن للاقتصاد الثاني أن يقوم بكل المهمات الوطنية المطلوبة، فالدولة تحتاج الى قطاع عام مثلاً للقيام باللقاحات. فهل القطاع الخاص قادر على الحلول مكان العام؟ كذلك الأمر في قطاع النقل والبنية التحتية من اتصالات وطرق وغيرها. نحتاج في كل الدول الى قطاع عام فاعل لا يضربه الفساد وسوء الاداء كما يحصل اليوم في لبنان انتاجية القطاع العام ضعيفة ان لم تكن سلبية. هنا تكمن أهمية وجود قطاع خاص فاعل ومنتج يحدث النمو في الاقتصاد.

انقاذ لبنان يقع في مصلحة الجميع حتى السياسيين الحاليين. لذا لا يجب أن يعارضوا التغيير الذي يصب في مصلحة أولادهم وأولاد الآخرين. هنالك وقت حتى آخر 2022 حتى يتم هذا التغيير النوعي بهدوء عبر الانتخابات القادمة. لا أعتقد أنني أحلم، بل أعتقد أنني مؤمن بلبنان واللبنانيين. لا قيمة لأي مركز عام أو

خاص في لبنان في ظروف كالتالي نعيش فيها. استرداد الأموال المنهوبة والمحاسبة الكاملة يتمان لاحقا في ظروف هدوء سياسي وضمن القوانين. هنالك دور كبير للمسؤولين السياسيين الحاليين وللاداريين في القطاع العام في تأمين استمرارية المؤسسات من قضاء وسلطات عامة. هنالك أيضا دور كبير للقطاع الخاص مسؤولين وموظفين وعمال في تأمين الاستمرارية بالجدية والانتاجية التاريخية.

ما المطلوب من القطاع الخاص؟ الحفاظ على الانتاجية حتى في الظروف السوداء التي نعيش فيها. الانتاجية ليست كل شيء اليوم، لكنها تصبح كل شيء تقريبا على المدى الطويل. الانتاجية أو انتاج العامل الواحد يساهم في رفع مستوى المعيشة العام مع الوقت. للحفاظ على مستوى الانتاجية أو زيادته اذا أمكن، يجب أن يكون العمال مطمئنين الى مستقبلهم. يجب أن يكون العمال مرتاحين الى وضعهم الذي يحافظون عليه طبعاً مع الجهد والجدية والولاء للمؤسسة أو الشركة التي يعملون فيها. الأوقات الصعبة تصيب العمال والفقراء دائماً أكثر بكثير من غيرهم.

ما هي العوامل التي تؤثر على الانتاجية اليوم والتي يجب الاهتمام بها ليس فقط لتخفيف الخسائر وانما أيضا لتقوية فرص النهوض المستقبلي؟ نحتاج عملياً الى ثورة فكرية في كافة مستويات الاقتصاد وفي طرق العمل والحياة كي نجتاز هذه الفترة الصعبة بنجاح. نحتاج الى تغييرات كبيرة في الاداء على كل المستويات أي في القطاع العام وادارة الشركات والمؤسسات كما مع العمال والموظفين وأخيراً مع المستهلكين والزبائن.

أولاً: اعتماد التكنولوجيا الجديدة وليس بالضرورة المكلفة وكل شيء متوافر. التكنولوجيا ليست صناعية فقط بل محاسبية وادارية وتسويقية ونحن متأخرون في لبنان فيها. للشركات الصغيرة دور كبير في استمرارية الاقتصاد، ولبنان ليس الدولة الوحيدة التي أكثرية شركاتها صغيرة. في الولايات المتحدة، 54% من الشركات لديها بين عامل وأربعة و74% لديها بين عامل وتسعة. المطلوبة النوعية في الاداء تجاه المجتمع.

ثانياً: تنظيم العمل بشكل أفضل عبر التواجد في الشركة أو في المنزل بسبب الكوفيد 19 وتبعاً للمصلحة. هنالك شركات عالمية اليوم بدأت توظف أشخاصاً سيعملون بشكل دائم عن بعد حتى بعد انتهاء الفيروس. المطلوب مرونة في العمل والادارة تبعاً لطبيعة العمل والانتاج، لكن المرونة هي عقلية وفكرية قبل كل شيء.

ثالثا: التركيز على النوعية التي نقولها صراحة فقدنا قسما كبيرا منها في لبنان. نعيش في بلد صغير لا يمكن أن يغتني الا عبر اعتماد النوعية العالية في انتاج السلع والخدمات بكافة أشكالها المالية والتعليمية والصحية وغيرها. هل ذهبت «سويسرا الشرق» دون رجعة؟

رابعا: التنبه للعوامل الديموغرافية التي تزداد خطورة في لبنان مع هجرة المتخصصين والشباب والشابات ومع الرغبة المتزايدة في الهجرة. هذا التغيير الديموغرافي يرفع نسبة المسنين في الاقتصاد وبالتالي يزداد الحمل على العاملين وتصبح مهمتهم شاقة أكثر.

خامسا: الادارة العصرية الجيدة المرنة وهنا التحدي الكبير، اذ ان ثقافة الادارة الحديثة ما زالت قليلة في لبنان أي محصورة في شركات ومؤسسات محدودة أقله نسبة لتحدياتنا الكبيرة. نحتاج الى ادارات كفوءة حيث لا يمكن تحميل العمال والموظفين دائما الأخطاء أو التقصير الذي يحصل. يجب أن تكون هنالك شجاعة عند رؤساء الشركات وأصحابها كي يتحملوا المسؤولية.

كفاءة الادارة ليست سهلة والرؤية البعيدة الأمد في الادارة قليلة في لبنان. الوضوح في طرق التنفيذ ضبابية وبالتالي مصادر سوء الاداء موزعة في الشركات والمؤسسات ولا تنحصر في الموظفين والعمال. تحتاج الشركات والمؤسسات الى تجديد نفسها دوريا قبل الانتقال الى أجيال جديدة، لأن العالم يتغير ونرى أننا ثابتون وهذا مضر. فترة اليوم ضرورية لمراجعة النفس والتحضير للمستقبلين القريب والبعيد. الشركات والمؤسسات تتغير وتتعلم وتتأقلم مع الخارج ولها أدوار في المجتمع تتغير أيضا تبعا لحاجات المجتمع في السراء والضراء.

أهداف مديري الشركات والمؤسسات يجب أن تكون الحفاظ على دورها وصحتها وأن لا تكون المنافع المادية هي الأساس كما يحصل في لبنان. كمستهلكين يجب أن تكون لنا القدرة على التمييز بين الشركة والمؤسسة الجيدة وعكسيهما، وبالتالي يجب أن نشجع من يقوم بواجباته تجاه مؤسساته وشركاته كما تجاه المجتمع. الشركة والمؤسسة الناجحة هي التي تكون كذلك ليس فقط تجاه موظفيها وعمالها، بل أيضا تكون صادقة تجاه المستهلكين ومستعملي خدماتها. الادارة التي تنظر للمدى البعيد هي الادارة الناجحة التي تستمر وتكون في خدمة نفسها والمجتمع. أما المرودان المالي والاقتصادي فيحصلان حتما مع الوقت وينوه بهما.

لا يمكن ترك الأسواق تعمل من دون رقابة اذ تنتج احتكارات وظلم تجاه الموظف والعامل كما تجاه المستهلك. في لبنان لا نطبق قوانين المنافسة والحرية الاقتصادية كما يجب حماية للناس، والأدلة على

الأرض تؤكد ذلك. هنالك في لبنان نقص في المعلومات والاحصائيات العامة ليس فقط تقصيراً، وإنما ذلك مقصوداً كي يتمكن الفاسد من الاستمرار في ابتزازه للمواطن والعامل والموظف. هنالك مشكلة أخلاق واضحة تزداد مع الوقت في زمن الشدة والصعوبات. الفساد يظلم كل الناس لكن أكبر الخاسرين هم مؤكداً الفقراء، فمن يهتم بذلك في لبنان؟ الرقابة ضعيفة ليس فقط بسبب قلة المراقبين وإنما خاصة بسبب عدم الرغبة أو حتى عدم الاقتناع بالرقابة من قبل مسؤولي الدولة، وهنا الخطورة المؤكدة. ضعف الرقابة ينتج فجوات كبيرة في المجتمع وبالتالي يزداد الفقراء بؤساً.

• اربع حالات انقلابية في جمهوريات الازمات - رفيق خوري - جريدة نداء الوطن في

2021/4/28

لبنان في حال إنقلابية، وليس في انتظار إنقلاب. وهي حال تتجاوز فيها أربعة "إنقلابات" غير مكتملة. وكلها طبعاً من خارج الجيش المحصن ضد إغراء الإنقلابات التي تقوم بها الجيوش، الراض لدعوته الى القيام بإنقلاب، والحريص على أن يبقى موحداً وصمام الأمان للبلد. أما الحال الإنقلابية الوحيدة المرشحة للإكتمال، فإن حسابات أصحابها الدقيقة في انتظار أن تنضج ظروف إقليمية ملائمة تسبقها حماقات وأخطاء وأحقاد محلية تقود الى الإنهيار الكامل. وأما الناس المسروقة والمهانة والمتروكة لقدرها، فإنها تبدو عاجزة عن الإننتظام في كتلة شعبية وازنة تفرض التغيير الجذري.

الحال الإنقلابية الأولى هي حال "حزب الله". فهو يملك جيشاً كامل الأوصاف وإقتصاداً مستقلاً ونظاماً مصرفياً خاصاً، ويتحكم بالمؤسسات والمرافق الأساسية للدولة. وهو يمارس سياسة وعلاقات خارجية تناقض مصلحة لبنان مع العرب والغرب، ويشارك عسكرياً في حرب سوريا وسياسياً وأمنياً في اليمن والعراق ويلعب دور قوة إقليمية في بلد صغير.

الحال الإنقلابية الثانية هي حال التركيبة السياسية الحاكمة التي انقلبت في الممارسة على الدستور والنظام الديموقراطي البرلماني. فهي تدمن الفراغ في بقايا جمهورية بلا حكومة ولا مواعيد ثابتة، لا للانتخابات النيابية ولا للانتخابات الرئاسية. وأقل ما ينطبق عليها هو قول الرئيس التونسي قيس سعيد عن "الأقوياء" في بلاده: "إنهم لا يعيشون إلا في ظل الأزمات، لأن الأزمة وخطاب الأزمة عندهم وسيلة من وسائل الحكم".

الحال الإنقلابية الثالثة التي كان مطلب الشعب والخارج أن تكتمل هي "حكومة المهمة" الإنقاذية المؤلفة من إختصاصيين من خارج المحاصصة، والتي كانت في صلب المبادرة الفرنسية للرئيس إيمانويل ماكرون. فهي إنقلاب على المافيا السياسية والمالية والميليشيوية الحاكمة والمتحكمة. ولذلك تضامن الخائفون على مصالحهم من الإصلاحات وتوقف السطو على المال العام والخاص، فوضعوا الحواجز أمام حكومة كهذه.

حتى في التسليم الشكلي بها، فإنهم يتقاتلون على تسمية إختصاصيين تابعين للأحزاب. وبعضهم يصر على مشاركة الأحزاب على أساس أن الأصل أفضل في مواجهة التحديات من الوكيل الذي يعينه.

والحال الإنقلابية الرابعة التي كانت بداية أمل في ولادة تيار يقوده جيل جديد عابر للطوائف والمذاهب والمناطق، ويكون البديل من التركيبة الفاسدة التي قادت لبنان الى الإفلاس والعزلة هي ثورة "17 تشرين". لكن المافيا استخدمت كل الوسائل لتشويه صورة الثورة وضربها وتفريق قواها بإثارة العصبية الطائفية والمذهبية.

يقول الشاعر الإغريقي أرخيلوس: "الثعلب يعرف أشياء صغيرة كثيرة، لكن القنفذ يعرف شيئاً واحداً كبيراً"... وهو بالطبع قذف ريشة قاتلة منه. ونحن نرى الكثير من ألعاب الثعالب على المسرح السياسي. ولا أحد يعرف متى تدق ساعة التحرك لدى القنفذ.

- **Sibling rivalry bodes ill for Jordan – April 12 2021 – Financial Times**

Last week's eruption of palace intrigue in Jordan, in which King Abdullah placed Prince Hamzah, his restless half-brother, under house arrest, is ominous. So are signs of meddling by Saudi Arabia. What Amman says was a plot threatening the "security and stability" of the country, and the king calls sedition, has been contained, for now. If the Saudis were indeed involved in this affair — and the Jordanian government is convinced they were — both sides seem resolved to paper it over. But the future of Jordan, the west's oldest and most steadfast Arab ally, is under a cloud. Often described as a haven of stability in a region of endemic turmoil, Jordan is sandwiched between the Levant and the Gulf, with Syria to its north, Saudi Arabia to its south, and flanked by the cauldrons of Israel/Palestine and Iraq. As the late King Hussein showed, its rulers need not just good luck and shrewd judgment, but to tack with regional winds that episodically howl through Jordan. King Abdullah was a surprise choice to succeed Hussein in 1999, selected mainly because he was the blooded commander of the elite special forces, the

intersection of the army and intelligence services that underpin the Hashemite monarchy. The young Prince Hamzah, eldest son of King Hussein and his fourth wife Queen Noor, was named crown prince, but displaced as heir apparent in 2004 by Prince Hussein, first son of Abdullah. Thus began a saga of thwarted ambition and sibling rivalry. Prince Hamzah, who looks, speaks and dresses like his father, is popular. Although powerless, he has cultivated the native Jordanian tribes. These East Bank tribes, rather than the Palestinian majority of West Bank origin, are the bedrock of the regime. But they regularly stage uprisings; and the financially squeezed army is really tribesmen in uniform. King Abdullah lacks his father's regal populism or paternalist charm. More importantly, Jordan, a proud country often reliant on handouts, can no longer afford the social contract whereby East Bankers are guaranteed state jobs in the military and civil service while Palestinians run a weak private sector. Prince Hamzah last week railed on video about "the corruption and . . . incompetence" of "the last 15 to 20 years". These charges resonate, particularly in the loyalist south. King Abdullah and Jordan's pivotal role in regional diplomacy were, furthermore, undermined by ex-president Donald Trump and his close allies in Israel, Prime Minister Benjamin Netanyahu, and Saudi Arabia's Crown Prince Mohammed bin Salman. Trump's promotion of the Israeli right's wish list, including recognising Jerusalem as the capital and assent to Israel annexing Jewish settlements in the occupied West Bank, destabilised Jordan by raising the spectre of a new wave of Palestinian refugees. As Israeli ties with the Gulf strengthen, Jordanians sense the House of Saud wants to take oversight of Jerusalem's Islamic sites from the Hashemites — from whom Crown Prince Mohammed's grandfather took the holy cities of Mecca and Medina in 1925 — as the price of detente with Israel. King Abdullah was the first Arab leader called by then president-elect Joe Biden, who put off talking to Netanyahu for months and refuses to deal with Crown Prince Mohammed. Biden and US allies should make clear that dabbling with Jordan's stability is a red line. But the king now has a platform of

grievances laid out by Prince Hamzah, echoing the complaints of the East Bank tribes but which reflect the malaise of Jordan. He would be wise to address them.

- **Into the hornet's nest - March 6th 2021 – The Economist**

Joe Biden has made no secret of his frustration with Saudi Arabia. A “pariah” with “very little social redeeming value”, he called its government in 2019. One of his first acts as president was to end American support for the Saudi-led war in Yemen. Last week he released an intelligence report that blamed the kingdom’s crown prince, Muhammad bin Salman, for the murder of a journalist in 2018. But at that point Mr Biden’s ideals collided with America’s national interest. The prince may be a brute, but he is also in charge of an important American ally. In the end Mr Biden decided that the cost of punishing him would have been too high.

This is all part of a larger cost-benefit analysis taking place in the White House. Mr Biden has signalled that he wants to make the Middle East less of a priority. He has good reason to pull back. America has thousands of soldiers spread across Arab countries, yet its interventions have produced dismal results. Many Americans argue that their country should instead focus on countering China’s growing global influence. The question facing the Biden administration is how to lighten America’s burden in the Middle East while still protecting its vital interests there. That will not be easy.

It helps that those interests are not what they were. For decades America focused on the flow of Gulf oil and the survival of Israel. Last year America was a net exporter of both oil and natural gas. And Israel, the best-armed country in the region, now has formal ties with many of its Arab neighbours.

Yet vital interests remain. Terrorist groups that find havens in Iraq, Syria or Yemen may end up striking the West. If the government in Iran seeks a bomb it risks setting off an arms race that would blow apart the global non-proliferation regime and permanently put the Middle East on a nuclear knife-edge.

In the past America has sought to impose magical solutions. George W. Bush attempted to decree a democracy in Iraq. Donald Trump wielded sanctions to force capitulation or a change in regime in Iran. As these approaches failed, American policy swung between interest and apathy, and war and retreat.

Mr Biden should instead try to bring stability by getting the region to take responsibility for itself and discouraging leaders from being so dependent on armed force. America's big arms sales to the region's despots are a source of trouble. And they do little to help the region's people, who suffer from poor government and abusive regimes, which in turn foster extremism. rand, a think-tank, recently noted that America spends roughly as much on Egypt's armed forces as it does on aid to the entire region. Mr Biden should cancel the blank cheque for mischief-making and repression.

The second leg to this strategy is to enhance the Middle East's capacity for diplomacy. The deals known as the Abraham Accords, which the Trump administration helped broker between Israel and several Arab states, are a tentative start towards upgrading the region's diplomatic machinery. Mr Biden should encourage more such talking. Saudi Arabia and the United Arab Emirates were shocked when Mr Trump failed to come to their defence after attacks by Iran and its proxies. Iran is suffering under American sanctions. Their anxiety gives Mr Biden leverage in asserting that lowering tensions is in everyone's interest.

Encouraging diplomacy does not mean withdrawing all American troops. They have helped suppress Islamic State and al-Qaeda, which are still active. And soft power tends to be more effective when hard power lurks in the background. For example, the air strike on an Iranian-backed militia in Syria last month was retaliation for an attack on Americans in Iraq—and a signal to the government in Tehran that Mr Biden would not roll over in negotiations to revive the Iran

nuclear deal. Talking is not easy but, if America wants to focus less on a troubled part of the world, it is the only way ahead. ■

- **Why Biden Must Watch This Palestinian Movie - 27th April 2021 – New York Times**

Mr. Brennan was the director of the C.I.A. from 2013 to 2017.

On a recent evening I watched “The Present,” a short film by Farah Nabulsi, a Palestinian filmmaker, which was nominated for an Academy Award for live-action short film. (The winner in the category was “Two Distant Strangers.”) Ms. Nabulsi’s 25-minute film is a powerful, heartbreaking account of the travails of Yusuf, a Palestinian man, and Yasmine, his young daughter, as they traverse an Israeli military checkpoint in the West Bank twice in a single day.

“The Present” establishes its context quickly, opening with images of Palestinian men making their way through a narrow passageway at one of the numerous checkpoints that dot the Israeli-occupied West Bank. Palestinians going to work, visiting family or shopping on the opposite side of a security barrier have to bear this humiliating procedure every day.

Yusuf sets out with Yasmine to buy an anniversary gift for his wife. He is held in a chain-link holding pen. The ostensible reason is that the Israeli guards want to search him and his possessions more thoroughly. Yasmine sits nearby, watching and waiting in silence.

The scene brought back memories of my first visit to the West Bank in 1975, when I crossed the Jordan River and arrived at an Israeli security post. As a student at the American University in Cairo, I was excited about visiting Jerusalem and spending Christmas Eve in Bethlehem. I joined a relatively short line, which moved at a steady and efficient pace.

A few feet away, I could see men, women and children in a much longer line fully enclosed by steel mesh fencing labeled “Palestinians and Arabs.” I saw several subjected to discourtesy and aggressive searches by Israeli soldiers.

While I was distressed by what I saw, I knew that Israel had legitimate security concerns in the aftermath of the 1967 and 1973 wars, worries that had been heightened by attacks on Israeli and Jewish targets by Palestinian terrorist organizations.

Half a century has passed, and the political and security landscape of the Middle East has profoundly changed.

Israel has signed peace treaties with Egypt and Jordan. The Abraham Accords, brokered by the United States last year, have paved the way for four more Arab states — the United Arab Emirates, Bahrain, Sudan and Morocco — to establish diplomatic relations with Israel. Hopefully, more Arab leaders will follow suit as there is no reason and little geostrategic sense in continuing to deny the reality and permanence of the state of Israel. (Unfortunately, the accords did nothing for the Palestinians except to obtain a suspension of Israeli plans to illegally annex the West Bank.)

There also has been significant progress in reducing violence carried out by Palestinians inside and outside the occupied territories. The exception is Hamas, which continues to launch rocket attacks into Israel from the Gaza Strip.

In the West Bank, Palestinian security and intelligence services have worked closely with their Israeli, Arab and Western counterparts to disrupt extremist networks and prevent attacks. These Palestinian agencies have demonstrated an impressive degree of professionalism over the past two decades.

Despite sharply reduced tensions between Israel and the Arab world, the Palestinian people themselves have seen no appreciable progress in their quest to live in their own sovereign state. Political fissures and the ineffective political leadership of the Palestinian Authority have contributed to stymying ambitions for Palestinian nationhood.

But that could change. Legislative elections in May and presidential elections in July in the West Bank and Gaza offer Palestinians an opportunity to elect representatives capable of conducting a more effectual political dialogue within the Palestinian homeland and beyond. Palestinian candidates who do not bear

the sclerotic reputations of political incumbents, if elected, would help soften the deep-rooted cynicism that many Israeli officials display toward Palestinian negotiators.

The major hurdle will be to reverse the trend of diminished interest that the Israeli government has shown in pursuing a two-state solution. Israel's prime minister, Benjamin Netanyahu, has spearheaded relentless expansion of settlements in the West Bank. That expansion has brought along more concrete walls, security barriers and control points, further reducing the spaces where Palestinians can live, graze their flocks, tend their olive groves and vegetable gardens without being challenged by their occupiers.

Unfortunately, during the Trump years, the United States ignored Palestinian interests and aspirations. Mr. Trump moved the American Embassy in Israel to Jerusalem, rejecting the position of all previous U.S. administrations that it would endanger final status negotiations on that contested city. He senselessly severed funding to the Palestinian Authority and ended our contributions to the United Nations for Palestinian refugee assistance.

In a welcome change, the Biden administration has authorized the release of \$235 million for humanitarian, economic and development programs supporting Palestinians in the West Bank, Gaza and elsewhere in the region.

The concluding scene of "The Present" shows Yusuf, tired and hobbled with back pain, increasingly angry and on the verge of violence as he attempts to return home with the anniversary gift. His chilling, emotional outburst made me think of the frustration felt by every Palestinian who has to live with the stifling security measures and political oppression attendant to Israel's military occupation.

It was his little daughter, Yasmine, though, who gave me most pause and concern. She watched her father's patience, dignity and humanity steadily erode.

I can only imagine the imprint such experiences have on the young girls and boys who live in the West Bank and Gaza Strip. They grow up traumatized by injustice, discrimination and violence. They live with the feeling that their existence is

controlled by people who don't care about their welfare, their safety or their future.

The Biden administration is dealing with a dizzying array of domestic and international problems but the Palestinian quest for statehood deserves the early engagement of his national security team. The United States needs to tell Israeli leaders to cease provocative settlement construction and the sort of oppressive security practices depicted in "The Present."

A clear signal from President Biden that he expects and is ready to facilitate serious Israeli-Palestinian discussions on a two-state solution would be of great political significance.

John Brennan is a former director of the Central Intelligence Agency.